

Albaydha

Albaydha Society for Development



البيضاء

جمعية البيضاء للتنمية

دليل سياسات مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

معلومات الوثيقة

دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	عنوان الوثيقة
جمعية البيضاء للتنمية	الجهة
الأول	الإصدار
٢٠١٩م - ١٤٤١هـ	التاريخ
<ul style="list-style-type: none"> - نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣١) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٣ هـ. - نظام جرائم الإرهاب وتمويلها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٣٥ هـ. - نظام الحوكمة لجمعية البيضاء للتنمية. 	مصادر الوثيقة

مصطلحات الدليل

<ul style="list-style-type: none"> - عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه بقصد إخفاء أو تمويه أصل حقيقية أموال مكتسبة خالفاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر. 	غسيل الأموال
<ul style="list-style-type: none"> - هي منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، أسست سنة ١٩٨٩م، وتهدف مجموعة العمل المالية لمحاربة تزوير العملات وتمويل الإرهاب، ولديها ٣٧ منظمة، وقد انضمت عضواً المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة كأول دولة عربية وذلك يوم الجمعة ٢١ يونيو ٢٠١٩، نظير جهودها في محاربة غسل الأموال وانتشار التسليح وتمويل الإرهاب. 	FATF Financial Action Task Force مجموعة العمل المالية

مقدمة

تلتزم جمعية البيضاء للتنمية بالمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتحقيق هذا الغرض وضعت الجمعية سياسة تطبق على مستوى الجمعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مستمدة من قوانين وأنظمة المملكة العربية السعودية والممارسات الدولية المثلى.

ولأن المنظمات غير الربحية في المملكة تتمتع بمستوى عالٍ من الثقة من قبل المجتمع، لذا توجب علينا كمنظمة غير ربحية اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوعها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام عملية التبرعات الخيرية.

لذلك اعتمدت الجمعية هذا الدليل التنظيمي لمساعدة الإدارة العليا والإدارة المالية وجميع الموظفين اتخاذ القرارات الوقائية من محاولة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستند الدليل على العديد من الوثائق المرجعية من أهمها: نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣١) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٣ هـ، ونظام جرائم الإرهاب وتمويلها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٣٥ هـ، ودليل حوكمة جمعية البيضاء.

وستكون تلك السياسة هي الحد الأدنى المطبق على جميع العمليات في الجمعية، كما ستقوم الجمعية بتطوير ومراجعة هذا الدليل بشكل دوري مستمر، لتعزيز نظام الحوكمة وتطبيق أعلى المعايير العمالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إدارة الجمعية

الإجراءات الموصى بها من فرقة العمل المالي FATF

توصي فرقة العمل المالي FATF الممارسات التالية للمنظمات غير الربحية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1. ضمان ممارسات الحوكمة الجيدة والإدارة المالية القوية، بما في ذلك الضوابط الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر.
2. تنفيذ العناية الواجبة على الأفراد والمنظمات التي تقدم الأموال للمنظمة غير الربحية أو تحصل عليها أو تعمل عن كثب معها.
3. التحقق من سمعة المودع أو الشريك من خلال استخدام معايير الاختيار والبحث عن معلوماته.
4. الدخول في اتفاقيات مكتوبة قدر الإمكان لتوضيح توقعات ومسؤوليات المانحين، بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الأموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم والتدقيق والزيارات الميدانية.
5. إجراء تحليل داخلي للمخاطر للمساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل أفضل في عمليات المؤسسة، وتصميم تدابير التخفيف المناسبة.
6. وضع ضوابط وإجراءات مالية قوية والاحتفاظ بسجلات مالية كافية وكاملة للإيرادات والمصروفات والمعاملات المالية، بما في ذلك الاستخدام النهائي لأموال.
7. تحديد أهداف البرامج بوضوح عند جمع الأموال والتأكد من تطبيق الأموال على النحو المنشود.
8. التأكد من أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها المانحون والحاصلون عليها متاحة للجمهور.
9. التأكد من مصادر دخل المودع أو الممول، ووضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي قبول التبرعات أو رفضها.

العناصر الرئيسية التي تشتمل عليها سياسة الجمعية

الطرق الوقائية التي اتخذتها الجمعية في سبيل مكافحة عمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب:

1. تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. إنشاء قنوات اتصال داخلية تتسم بالفاعلية والكفاءة العالية للإبلاغ عن أية أنشطة مشبوهة أو غير معتادة من قبل العملاء.
3. وضع آليات رقابة داخلية مناسبة وتفعيلها.
4. توثيق ونشر إجراءات وآليات الرقابة الداخلية التي تكمل القوانين واللوائح المحلية أو سياسة الجمعية أو تفسيرها، مع ضمان مراقبة الالتزام بتلك السياسات على مستوى الجمعية.
5. تحديد المخاطر المحتملة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعملاء والمنتجات والقنوات.
6. اتباع نهج قائم على المخاطر واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقق من هوية العملاء، بما في ذلك الملاك للشركات والوكلاء الذين يمثلونهم، بالإضافة إلى مراقبة أنشطتهم وتبرعاتهم داخل جمعية.
7. اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للتأكد من جمع جميع المعلومات الخاصة بالعملاء وتحديثها باستمرار، والتأكد كذلك من تحديث معلومات تحديد الهوية عند حدوث تغيرات في أي علاقة.
8. التأكد من المراقبة المنتظمة لجميع العلاقات والعملاء الأفراد أو الشركات والملاك المستفيدين ومطابقتها بقوائم العقوبات الدولية والمحلية ذات الصلة.
9. تحديد هوية العملاء المعروفين سياسياً وتقييم المخاطر المتعلقة بهم.
10. تطبيق مبدأ العناية الواجبة المستمرة لجميع العملاء والعناية الواجبة المعززة للعملاء ذوي المخاطر العالية.
11. توفير المشورة والتقارير الإدارية للإدارة العليا بخصوص اللوائح والأنظمة والإجراءات والالتزام بها.

١٢. إدارة الاستفسارات الواردة من الجهات التشريعية والمتطلبات المتعلقة بها في الوقت المناسب.
١٣. الإبلاغ الفوري للسلطات المختصة عن أي نشاط للعملاء يشتبه أن يكون مرتبطاً بعملية غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، شريطة أن يكون الاشتباه على أسس معقولة.
١٤. تدريب الموظفين المعنيين على متطلبات سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة داخل الجمعية، وكذلك على تطبيق القوانين واللوائح المحلية.
١٥. الاحتفاظ بسجلات خاصة بتحديد الهوية، والمعاملات، والتدريب، ومراقبة الالتزام، وتقارير المعاملات المشبوهة، بما يتوافق مع المتطلبات النظامية.
١٦. إبداء التعاون التام لتلبية جميع طلبات الحصول على أية معلومات قانونية تأتي من الهيئات الحكومية خلال قيامها بالتحقيق في بلاغات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حدود ما يسمح به القانون.
١٧. دعم الجهات الحكومية والهيئات الدولية في مكافحة استخدام النظام المالي في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
١٨. تعزيز سياسة الالتزام داخل الجمعية، وضمان وجود إجراءات الإشراف والمتابعة في حالات عدم الالتزام.

السياسات المتبعة

أولاً - سياسة التدابير المشددة على العملاء:

١. تشمل تدابير العناية الواجبة والمشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها بحد أدنى كما يلي :
 - الحصول على معلومات إضافية عن العميل مثل: المنصب، حجم الأصول، وتحديث بيانات الهوية ومعلومات الملكية للشركات بشكل دوري.
 - فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات إضافية بشأنها.
 - الحصول على معلومات عن مصدر الأموال والثروة للعميل.
 - تعزيز الرقابة بشأن علاقات العمل، وذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام علاقة العمل لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل ونشاطه ودرجة المخاطر.

ثانياً - سياسة الإبلاغ عن اشتباه غسل الأموال:

١. إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
٢. توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقاً لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة، على أن يشتمل البلاغ كحد أدنى على المعلومات الآتية:
 - أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.
 - بيان بالعملية المشتبه بها وأطرافها وظروف اكتشافها وحالتها الراهنة.
 - تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
 - أسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها الموظف المسئول عن الإبلاغ.

ثالثاً - في حالة التبليغ، يجب على الجمعية عدم إخطار أو تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ أو الاشتباه.

رابعاً - تقدم مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب.

ويمكن أن يشتمل الطلب على ما يلي:

- معلومات عن الطرف المبلغ عنه.
- بيان بالمعلومات التجارية أو المالية للمبلغ عنه أو الأطراف ذات الصلة.
- تقديم المبررات للمؤشرات الدالة على الشك مؤيدة بالمستندات.

إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

١. تحديد ما إذا كان العميل الحالي أو الجديد والمستفيد الحقيقي سبق أن كان أو أنه حالياً أو من المحتمل أن يكون في المستقبل شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر.
٢. ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر ثروة أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي للمخاطر.
٣. تجنب التصرف الذي من شأنه تحذير العملاء بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي اشتباه يتبادر بشأن العمليات التي يقوم بها العميل وعلى مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية التأكد مما يلي:
 - القبول الشكلي للعمليات المشتبه بها وعدم رفضها.
 - تجنب عرض البدائل للعملاء أو تقديم النصيحة أو المشورة لتفادي تطبيق التعليمات بشأن العمليات التي يجرونها.
 - المحافظة على سرية البلاغات عن العملاء أو العمليات المشتبه بها والمعلومات المرتبطة بها المرفوعة لوحدة التحريات المالية.
 - ألا يؤدي إجراء الاتصال بالعملاء أو مع الأطراف الخارجية للاستفسار عن طبيعة العمليات إلى إثارة الشكوك حوله.
 - عدم إخطار العملاء بأن معاملاتهم قيد المراجعة أو المراقبة ونحو ذلك.

سياسة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم الإرهاب:

تعد سياسة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي اتخذتها الجمعية في مجال الرقابة المالية وفقا لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣١ بتاريخ ١٤٣٣/٥/١١هـ، ولائحته التنفيذية وجميع التعديلات اللاحقة ليتوافق مع هذه السياسة.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

البيان

مؤشرات قد تدل ارتباطا بعمليات غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب:

١. إبداء العميل اهتماما غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وبخاصة المتعلقة بهويته ونوع عمله.
٢. رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
٣. رغبة العميل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
٤. محاولة العميل تزويد الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بهويته أو مصدر أمواله.
٥. علم الجمعية بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
٦. إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
٧. اشتباه الجمعية فيأن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردده وامتناعه بدون أسباب منطقية في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
٨. صعوبة تقديم العميل وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
٩. قيام العميل باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
١٠. وجود اختلاف كبير بين أنشطة العميل والممارسات العادية.
١١. طلب العميل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الجمعية بأى معلومات عن الجهة والمحول إليها.
١٢. محاولة العميل تغيير صفة أو إلغائها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
١٣. طلب العميل إنماء إجراءات صفة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.
١٤. علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات إيرادات من مصادر غير مشروعة.
١٥. عدم تناسب قيمة أو تكرار التبرعات والعمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
١٦. انتماء العميل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظور.
١٧. ظهور علامات البذخ والرفاهية على العميل وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).

نموذج اشتباه الشخصيات الاعتبارية (مطابقة الوثائق الأصلية)

								رقم السجل التجاري
								رقم الهوية لصاحب المنشأة
<p>١. السجل التجاري الصادر من وزارة التجارة والصناعة ٢. الترخيص الصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية لمؤسسات الخدمات والمحلات الخاصة ٣. عقد التأسيس إن وجد ٤. بطاقة الهوية الوطنية للمواطن السعودي صاحب المنشأة التجارية أو شركة الخدمات لها للتأكد من اسم التاجر الوارد في السجل التجاري أو التراخيص ٥. مطابق لاسمه والتفاصيل الأخر في بطاقة الهوية الوطنية وسريان مفعولها ٦. قائمة بالأشخاص مالكي المنشأة الواردة أسمائهم في عقد التأسيس وتعديلاته أن وجد وصورة من هوية كل منهم قائمة بالأشخاص المفوضين من قبل المالك المؤهلين تشغيل الحسابات حسبما ورد في مستند السجل التجاري أو بموجب وكالة صادرة عن كاتب العدل أو توكيل معد داخل البنك وصورة من هوية كل منهم</p>								إرفاق التالي
								سبب الإرجاع
								تاريخ الحوالة
								رقم الآيبان لإرجاع المبلغ

تبلغ الإدارة التنفيذية

إحالة حالة الاشتباه الى لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية لإبداء مرئياتهم

تحويل المعاملة للتحريات المالية في حالة تأكد الاشتباه

اعتماد الشؤون المالية والإدارية

نموذج اشتباه للمواطن السعودي (مطابقة الوثائق الأصلية)

										اسم المتبرع
										رقم الهوية
										العنوان
										رقم للتواصل
										الحوالة المطلوب ارجاعها
										سبب الإرجاع
										تاريخ الحوالة
										رقم الآيبان لإرجاع المبلغ

تبلغ الإدارة التنفيذية

إحالة حالة الاشتباه الى لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية لإبداء مرئياتهم

تحويل المعاملة للتحريات المالية في حالة تأكد الاشتباه

اعتماد الشؤون المالية والإدارية

.....

نموذج اشتباه للوافدين (مطابقة الوثائق الأصلية)

	اسم المتبرع
	رقم الهوية
	العنوان
	رقم جواز السفر
	رقم للتواصل
	الحوالة المطلوب ارجاعها
	سبب الإرجاع
	تاريخ الحوالة
	رقم الآيبان لإرجاع المبلغ

تبلغ الإدارة التنفيذية

إحالة حالة الاشتباه الى لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية لإبداء مرئياتهم

تحويل المعاملة للتحريات المالية في حالة تأكد الاشتباه

اعتماد الشؤون المالية والإدارية

.....

نموذج اشتباه للشركات المقيمة (مطابقة الوثائق الأصلية)

	رقم السجل التجاري
	رقم الهوية لصاحب المنشأة
<p>٧. صورة من السجل التجاري الصادر عن وزارة التجارة والصناعة</p> <p>٨. صورة من عقد التأسيس وملاحقه</p> <p>٩. صورة ترخيص مزاولة النشاط</p> <p>١٠. صورة من هوية المدير المسئول</p> <p>١١. وكالة صادرة عن كاتب عدل أو تفويض خاص من الشخص "أو الأشخاص" الذي لديه بموجب عقد التأسيس صلاحية تفويض الأفراد بالتوقيع</p> <p>١٢. صورة من هوية مالكي المنشأة الواردة أسمائهم في عقد التأسيس وتعديلاته</p>	إرفاق التالي
	سبب الإرجاع
	تاريخ الحوالة
	رقم الآيبان لإرجاع المبلغ

تبلغ الإدارة التنفيذية

إحالة حالة الاشتباه الى لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية لإبداء مرئياتهم

تحويل المعاملة للتحريات المالية في حالة تأكد الاشتباه

اعتماد الشؤون المالية والإدارية

.....

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.

وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع والاعتماد:

اعتمد مجلس إدارة الجمعية هذه السياسة في اجتماعه (الثالث لعام ٢٠٢١م) في دورته (الثانية)

في تاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠٢١م وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموضوعة سابقاً.

رئيس مجلس إدارة جمعية البيضاء للتنمية

نوف بنت فهد بن خالد بن محمد آل سعود



جمعية البيضاء للتنمية
Albaydha Development Society

التاريخ: ١٤٤٣/٤/٢٣ هـ
الموافق: ٢٠٢١/١/٢٨ م

حفظها الله

الأستاذة / ندين مروان راسم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

تحية طيبة وبعد،،،،،

بناء على قرار مجلس الإدارة بالإجماع في اجتماعه الثالث لعام 2021م، والذي نص بتكليفكم بالمتابعة مع الأعضاء لأخذ ملاحظاتهم وتعديلاتهم على السياسات. وبعد عقد اجتماعكم مع عضو مجلس الإدارة الدكتور عمر حافظ لمراجعة سياسات وأدلة الجمعية التالية:

العمل عن بعد، تضارب المصالح، الميثاق الأخلاقي وقواعد السلوك، الحفاظ على الوثائق والمستندات الرسمية، العلاقة مع المستفيدين، جمع التبرعات، صرف المساعدات، إدارة برامج التطوع والمتطوعين، سرية وخصوصية المعلومات والوثائق، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإبلاغ عن المخالفات، العلاقة بالمانحين والمساهمين، تنظيم العمل، والأجور، والرواتب والمكافآت.

وبناءً على توصية الدكتور عمر حافظ، فلقد تم التواصل والمناقشة مع الزملاء الكرام أعضاء مجلس الإدارة، بالتمرير عبر الواتساب والإيميل، في تاريخ الجمعة 2021/11/19م الموافق 1443/4/14هـ، للموافقة على اعتماد السياسات السابقة، نبلغكم أن مجلس الإدارة قد وافق بالإجماع على اعتماد كافة السياسات والأدلة باستثناء دليل السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية، حيث أوصى المجلس بضرورة استكمال مراجعته، وتأجيل عرضه على المجلس لاجتماعه التالي للمجلس .

عليه نرجو منكم عمل ما يلزم لاستكمال ما يلزم بعد لتنفيذ توصيات المجلس.

والله الموفق،،،

رئيس مجلس إدارة جمعية البيضاء للتنمية

نوف بنت فهد بن خالد بن محمد آل سعود

نوم



Ministry of Labor and Social Development Registration No. (894)
Kingdom of Saudi Arabia
Jeddah Province
Noor Al Quloob Street
National Address: 4029 Al Andalus Jeddah 23325 -8398
Tel: +966 12 644 4431
Fax: +966 12 644 4431

www.albaydha.org.sa

مسجلة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية برقم (٨٩٤)
المملكة العربية السعودية
محافظة جدة
شارع نور القلوب
العنوان الوطني: ٤٠٢٩ الأندلس جدة ٢٣٣٢٥ - ٨٣٩٨
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٤٤ ٤٤٣١
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٤٤ ٤٤٣١